

تم اختيار فنلندا كعضو في مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة

فترة الثلاث سنوات 2022-2024 هي أول عضوية كاملة لفنلندا في مجلس حقوق الإنسان. تواصل فنلندا عملها طويل المدى في المجلس لتعزيز حقوق الإنسان على المستوى العالمي.

حصلت فنلندا على 180 صوتاً في الانتخابات التي عُقدت في 14 أكتوبر في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. تم اختيار فنلندا كعضو في المجلس في مجموعة الدول الغربية ودول أخرى مع لوكسمبورغ والولايات المتحدة. كانت فنلندا من قبل عضو في المجلس لمدة سنة واحدة خلال السنوات 2006-2007 عندما تم تأسيس مجلس حقوق الإنسان.

"فنلندا مستعدة لتحمل المسؤولية والتعاون مع مختلف الجهات الفاعلة كي لا تبقى حقوق الإنسان مجرد كلمة رنانة." إن وجود نظام متعدد الأطراف قائم على القواعد والنظم وإنجاز حقوق الإنسان هما المفتاح لرفاهية وأمن المجتمع الفنلندي وكذلك أيضاً لتعزيز السلام والأمن العالميين والتنمية المستدامة"، هذا ما أفاد به وزير الخارجية بيكا هافيستو.

"لدى فنلندا، ولدي أنا أيضاً تجارب ممتازة بخصوص إشراك المجتمع المدني في رعاية الأمور. سنعمل بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ومع المدافعين عن حقوق الإنسان. بالإضافة إلى صوت الدول، فإنه من المهم أن يتم الاستماع أيضاً إلى آراء وخبرات المجتمع المدني والباحثين والقطاع الخاص أثناء عمل مجلس حقوق الإنسان"، هذا ما واصل قوله الوزير هافيستو.

مجلس حقوق الإنسان الذي يجتمع في جنيف ويتألف من 47 دولة هو الهيئة الأكثر أهمية التابعة للأمم المتحدة التي تتداول حقوق الإنسان. مهمته هي تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على مستوى العالم، بما في ذلك من خلال التدخل في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. لقد اتخذ المجلس موقفاً وعتين خبراء مستقلين لرصد الوضع في عدد من البلدان المختلفة، على سبيل المثال سوريا وميانمار، ومؤخراً بخصوص أفغانستان أيضاً.

بالإضافة لذلك، يتبنى مجلس حقوق الإنسان مبادرات ويقدم توصيات بشأن قضايا حقوق الإنسان. وتشمل هذه على سبيل المثال حقوق النساء والأطفال والأقليات المختلفة، وقضايا حقوق الإنسان المتعلقة بتغير المناخ والتحول الرقمي وكذلك حقوق وأمن المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمجتمع المدني.

عضوية المجلس هي استمرار لسياسة فنلندا الخارجية التي تتبنى حقوق الإنسان.

تدعم العضوية في مجلس حقوق الإنسان تنفيذ سياسة فنلندا الخارجية والأمنية القائمة على حقوق الإنسان والعمل طويل المدى لتعزيز حقوق الإنسان.

تعمل فنلندا من خلال صنع القرار في مجلس حقوق الإنسان، للدفاع عن النظام متعدد الأطراف القائم على القواعد والنظم وحقوق الإنسان العالمية وتعزيزها. ندعم عمل خبراء حقوق الإنسان المستقلين التابعين للأمم المتحدة، وكذلك إشراك المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في فعاليات مجلس حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى عمل فنلندا في مجلس حقوق الإنسان، فإنها ستواصل دعمها القوي في السنوات القادمة لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليت ولمكتبها، حيث أنهما يلعبان دوراً رئيسياً في مراقبة مبادرات المجلس وإنجاز حقوق الإنسان على المستوى العملي.

كجزء من المساعي المبذولة لإضعاف حقوق الإنسان، فإن المسائل المتعلقة بحقوق المرأة وجنسها تخضع لضغوط خاصة في المنتديات متعددة الأطراف. تعمل فنلندا من أجل تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين وإنجاز حقوق المرأة. نُشجَع مبدأ عدم التمييز ونُعزز حقوق المستضعفين. كما أن حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والشعوب من السكان الأصليين والأفراد الذين يتبعون إلى مجتمع الميم (LHBTQ) هي في صميم عمل وفعاليات فنلندا.

تدعم فنلندا بقوة تفويض مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لاتخاذ موقف تجاه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. من المهم أن يقوم مجلس حقوق الإنسان بإجراء حوار مباشر وبناء، حتى بشأن القضايا الصعبة من أجل تعزيز حقوق الإنسان.

معلومات إضافية:

السفيرة ومديرة الخبراء باولا بارفياينين (Paula Parviainen)، وحدة سياسات حقوق الإنسان، هاتف: +358 295 350 425

مُديرة الفريق آن-ماري فروبيرج (Ann-Mari Fröberg)، وحدة سياسات حقوق الإنسان، هاتف: + 358 295 350 896

المساعد الخاص لوزير الخارجية جيرى ألتو (Jeri Aalto)، هاتف: +358 50 472 0725

عناوين البريد الإلكتروني لوزارة الخارجية بصيغة: etunimi.sukunimi@formin.fi.